



(.....)OIC/COMCEC/٣٤/D

الزراعة



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك
عن
التعاون في المجال الزراعي

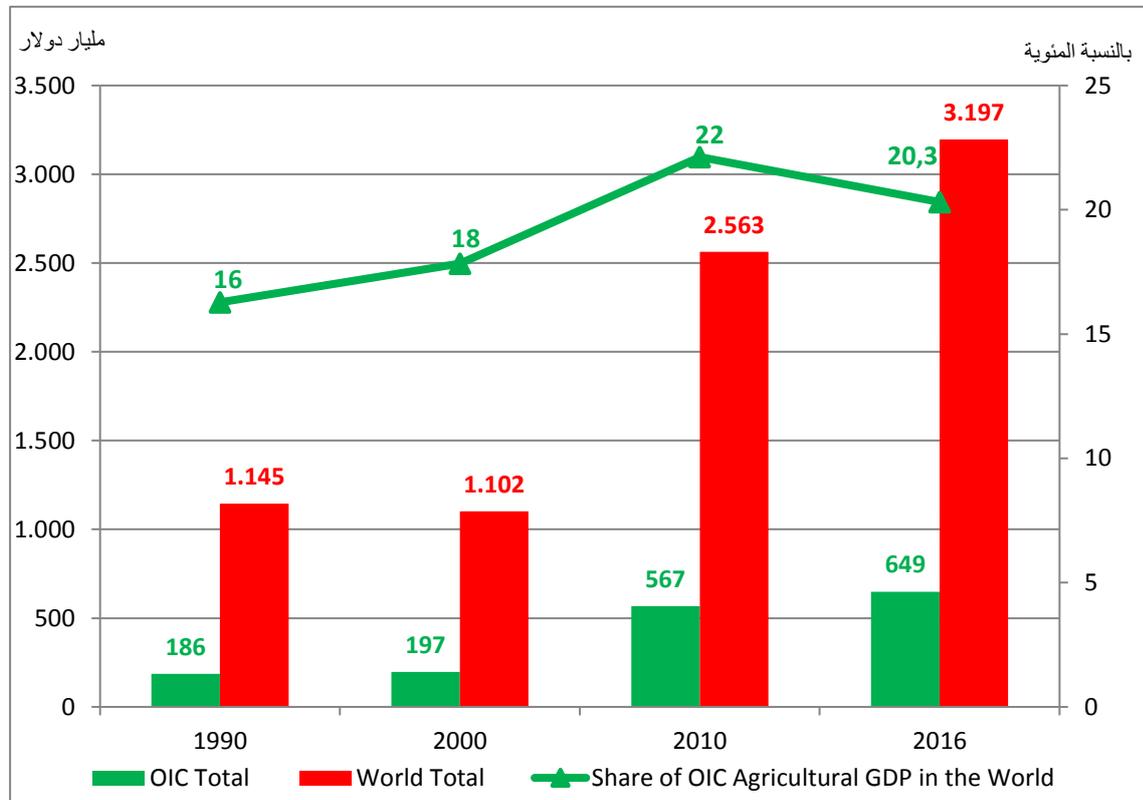
كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

تلعب الزراعة بطبيعتها الجوهريّة دوراً مميزاً في اقتصادات العالم المترابطة على نحو متزايد. تستجيب أنظمة الأغذية الزراعية في جميع أنحاء العالم للطلب المتزايد المرتبط بزيادة الدخل الكلي والتحضر السريع، بالإضافة إلى ضرورات الديناميكيات السكانية من خلال هيكل التوريد الجغرافية والاقتصادية. يتم إنتاج معظم المواد الغذائية في البلدان النامية بما يقرب من ٥٠٠ مليون مزرعة صغيرة. سيظل إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة هو الشكل المهيمن للإنتاج في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٣٠، مع زيادة قدرة مساهمات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل واضح على التقدم في الإنتاجية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تمثل الزراعة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. كما هو مبين في الشكل ١، بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لمنظمة التعاون الإسلامي ١٨٦ مليار دولار أمريكي بحصة تبلغ ١٦٪ في الإنتاج الزراعي العالمي في عام ١٩٩٠، فقد وصل إلى ٦٤٩ مليار دولار أمريكي مع حصة ٢٠,٣٪ في الإنتاج الزراعي العالمي في عام ٢٠١٦.

الشكل ١. إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج العالمي



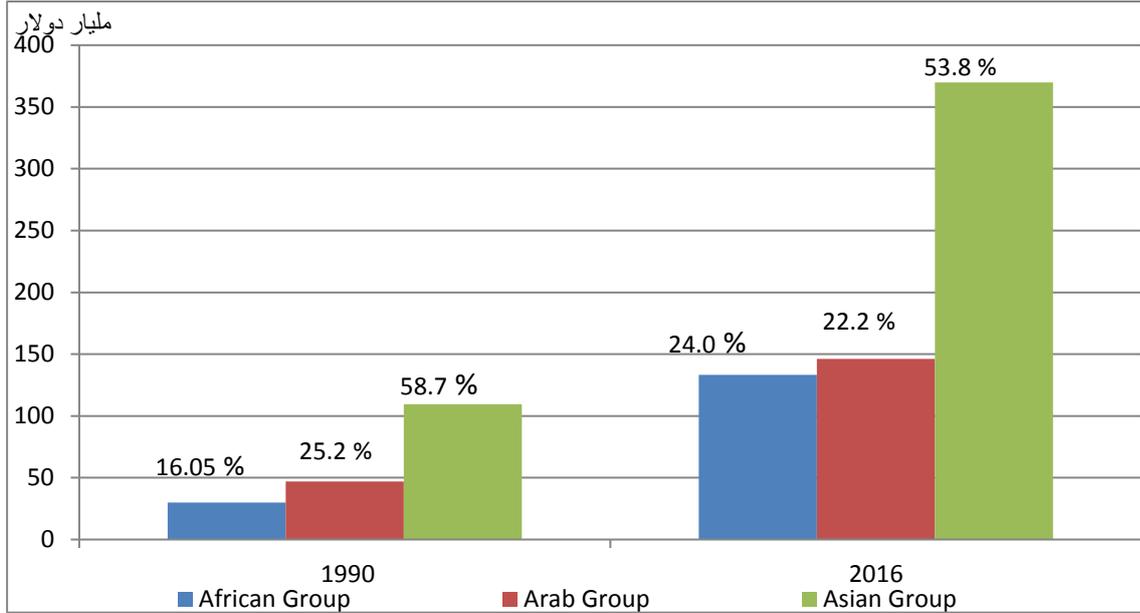
المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي

^١ يُشير مصطلح "نظام الغذاء الزراعي" إلى المجموعة الكاملة من المستهلكين والشركات والمؤسسات والأنشطة التي ينطوي عليها الإنتاج والتجهيز والتسويق والاستهلاك، والتي تنشأ من الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، بما في ذلك المدخلات اللازمة والمخرجات المتولدة في كل من هذه الخطوات، كما تم تعديلها من قبل منظمة الأغذية والزراعة [الفاو] (٢٠١٣) حالة الأغذية والزراعة - النظم الغذائية من أجل تغذية أفضل، روما: ٣.

يوضح الشكل ٢ حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (الأفريقية، والعربية، والآسيوية). أصبح الأداء النسبي لمجموعة الدول الإفريقية خلال الفترة بين ٢٠١٦-١٩٩٠ أكثر قوة بالمقارنة مع مجموعة الدول العربية والآسيوية. ولكن مع مرور السنوات، حققت مجموعة الدول الآسيوية المساهمة الأعلى في الإنتاج الزراعي.

بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي ٦٤٩ مليار دولار أمريكي اعتبارًا من ٢٠١٦، ووصلت قيمة مساهمة المجموعة الآسيوية إلى ٣٧٠ مليار دولار أمريكي، أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة. وتلي المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي ١٣٣ مليارًا و١٤٣ مليار دولار أمريكي.

الشكل ٢. إجمالي الناتج المحلي الزراعي حسب الأقاليم الفرعية وحسب الحصة بالسعر الحالي

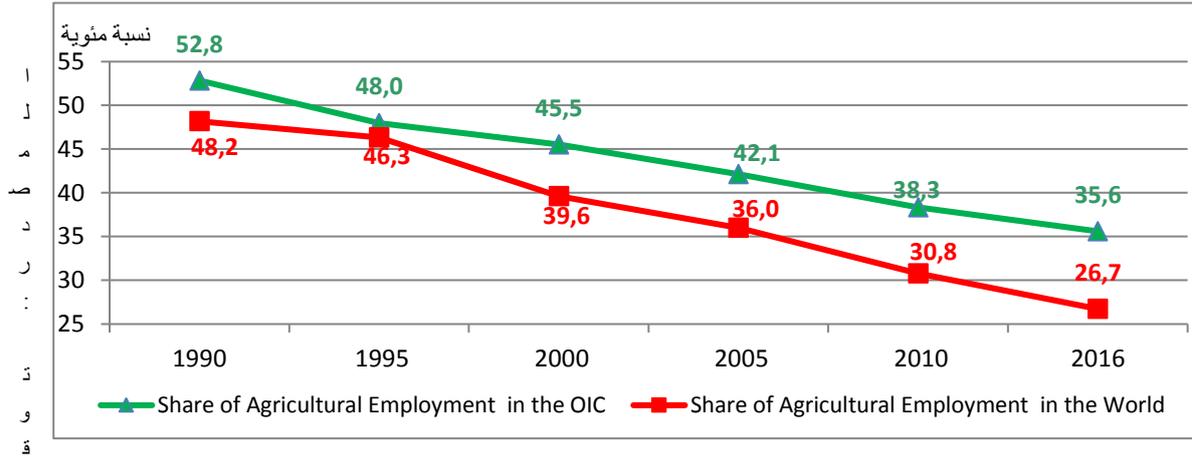


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام ١٩٩٠، وقر القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص العمل لحوالي ١٩٩ مليون شخص. انضم ٢٣ مليون شخص إلى العاملين في المجال الزراعي، ليرتفع عدد العاملين في المجال الزراعي إلى ٢٢٢ مليون شخص حتى عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة العمل في القطاع الزراعي، فإن حصة القطاع من التوظيف تنخفض مع الوقت. شكلت الزراعة في عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٥٢,٨ بالمائة من إجمالي العمالة في منظمة التعاون الإسلامي. انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في بداية القرن الواحد والعشرين في إجمالي فرص العمل لتصل إلى حوالي ٤٥% على مستوى دول المنظمة و٤٠% على مستوى العالم. على سبيل المثال، بلغت نسبة العمالة الزراعية التي يوفرها القطاع الزراعي ٣٥,٦% على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي و٢٦,٧% عالميًا كما هو مبين في الشكل ٣:

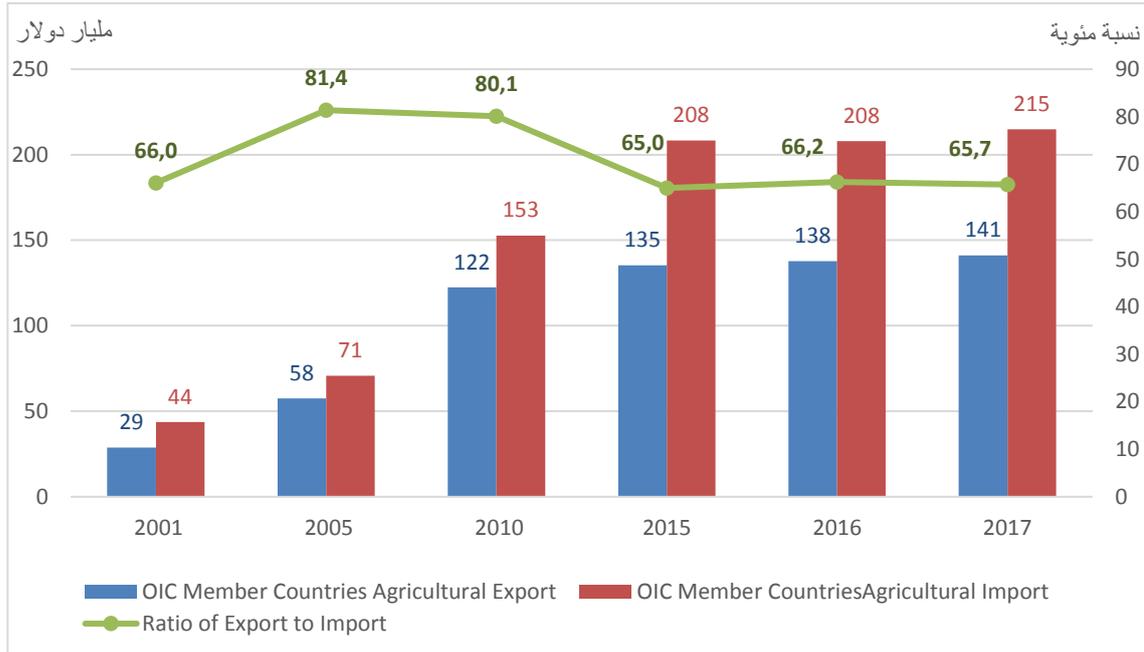
الشكل ٣. نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم



عات الكومسيك في القطاع الزراعي

ازداد تداول السلع الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصورة كبيرة في العقد الأخير حتى عام ٢٠١٥. حققت التجارة الزراعية الإجمالية في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً بأكثر من أربعة أضعاف خلال تلك الفترة، ليصل إلى ٣٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٧ (الشكل ٤). بلغ إجمالي الواردات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ٢١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧، من ٤٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. تماشياً مع ذلك، بلغت قيمة صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٤١ مليار دولار عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠١.

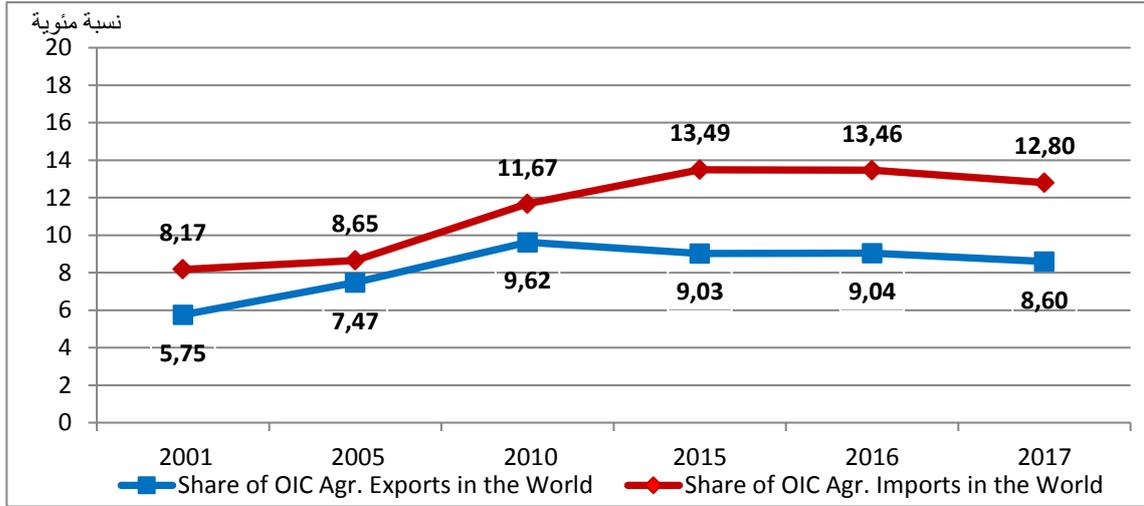
الشكل ٤. الصادرات والواردات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي.



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي

ارتفعت الحصة العالمية من الواردات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع ١٢,٨% عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٨,١٧% عام ٢٠٠١. وبالمثل، وصلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الصادرات الزراعية العالمية ٨,٦%. ارتفعت كل من الصادرات والواردات الزراعية ارتفاعاً ملموساً في الفترة بين عامي ٢٠١٠-٢٠٠١. فيما استقرت حصة صادرات السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من أعوام ٢٠١٧-٢٠١٠، بدأت نسبة مساهمة الواردات الزراعية من دول المنظمة في واردات الزراعة العالمية بالانخفاض (أنظر الشكل ٥).

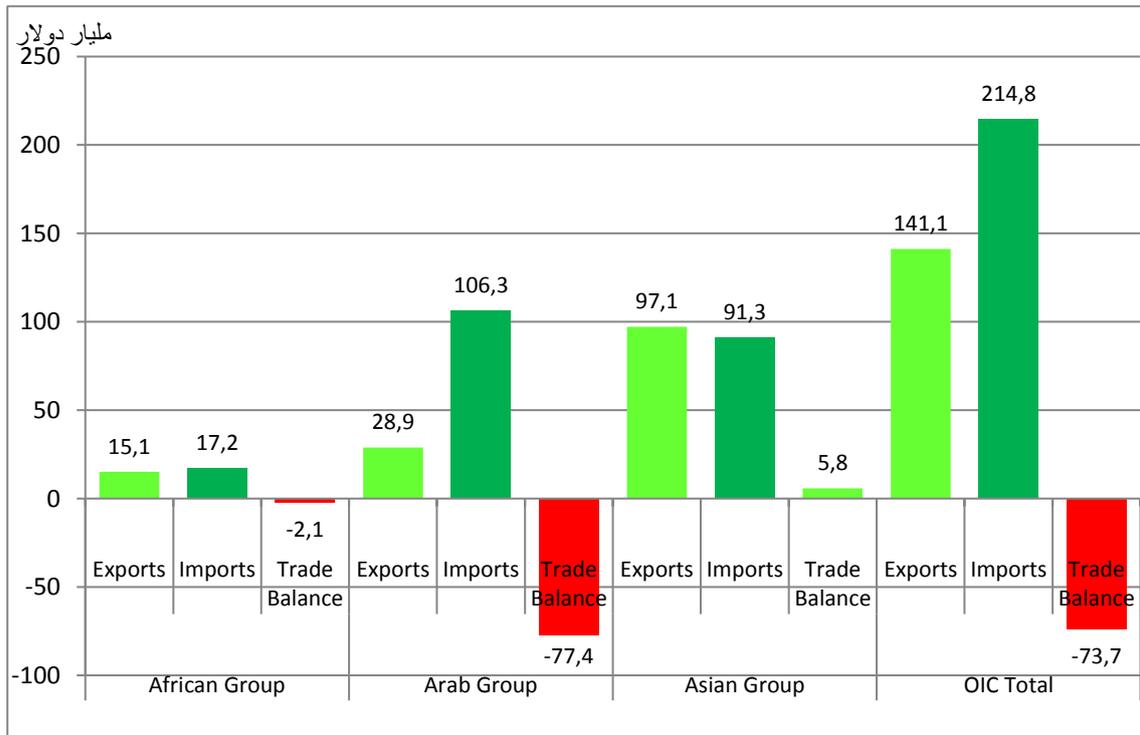
الشكل ٥. الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي

كما يتبين من الشكل رقم ٦، تُعاني معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من عجز تجاري في الزراعة. اعتباراً من عام ٢٠١٧، حدث عجز تجاري بقيمة ٧٤ مليار دولار في منظمة التعاون الإسلامي. كما يوضح الشكل المذكور التوازن التجاري الزراعي في المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١٧. كانت المجموعة الآسيوية هي الوحيدة التي كان لديها رصيد تجاري إيجابي بقيمة ٥,٨ مليار دولار أمريكي. على الجانب الآخر، سجلت المجموعات الإفريقية والعربية عجزاً تجارياً بقيمة ٢,١ و ٧٧,٤ مليار دولار أمريكي على التوالي.

الشكل ٦. الميزان التجاري للمنتجات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي حسب المناطق الفرعية، ٢٠١٧



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي

تطوير نظم معلومات السوق الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة)

تُعد منظمات السوق ونظم المعلومات السوقية ذات أهمية خاصة للأسواق الزراعية التي تعمل بشكل جيد. حينما يواجه المزارعون تحديات في الوصول إلى أسواق الإنتاج بسبب نقص معلومات السوق، فيصبحون أكثر عرضة للتقلبات في أسعار الإنتاج. لذلك، يتم

إنشاء نظم معلومات السوق الزراعية (إم آي إس) لجمع ومعالجة/تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالسوق إلى الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية، التي تضم المزارعين والتجار والمجهزين والموالين. نظرا لأهمية نظم المعلومات السوق، عُقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل الزراعية في ٢٢ فبراير ٢٠١٨ تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعي: تطوير نظم معلومات السوق الزراعية" وعمل تقرير بحثي حول الموضوع المنوط من قبل مجموعة العمل.

ووفقاً للتقرير المذكور، فالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تعتمد على الواردات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية لديها نظم معلومات السوق التي تميل إلى التركيز على تمكين صانعي السياسات لإدارة الأمن الغذائي، في حين تملك البلدان الأخرى ذات القطاع الزراعي الأكثر توازناً نسبياً من حيث طبيعتها وحجمها، لديها نظم معلومات سوقية تعمل على حد سواء لصانعي السياسات وكذلك المشاركين في السوق من المزارعين والتجار. تقع أكثر دول المجموعة العربية بين المجموعة الأولى في حين تملك مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية أنماط مختلفة من نظم المعلومات السوقية. أُجريت زيارات ميدانية في إطار التقرير البحثي في مصر وإندونيسيا وأوغندا.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مقدمي خدمات نظم المعلومات السوقية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يلي:

- التحديات في جمع البيانات
- الاختلاف بين نوعية المعلومات المقدمة والمتوقعة
- استدامة نظم المعلومات السوقية
- قلة قدرة المزارعين على تفسير البيانات المقدمة من نظام المعلومات السوقية
- قلة قدرة الحوكمة الفعالة لنظام المعلومات السوقية.

قامت مجموعة العمل في اجتماعها الحادي عشر بشرح كيفية مواجهة هذه التحديات وخرجت بتوصيات السياسة التالية:

- ✓ تصميم نظم معلومات السوق (إم آي إس) من خلال تقييم ومراجعة أصحاب المصلحة المستهدفين بدعم متواصل للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم
- ✓ بناء القدرات الكافية لرصد المخزون وتحليل الاتجاهات والتنبؤ بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بخلاف توفير معلومات عن الأسعار لتحسين أداء نظم المعلومات السوقية
- ✓ ربط نظام المعلومات السوقية بالمؤسسات الداعمة للسوق الأخرى و/أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة.
- ✓ تشكيل الآليات/المنصات اللازمة لتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان المراجعة الفعالة لجودة المعلومات المقدمة.

تم إتاحة كافة التقارير للاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

تحليل هياكل التجارة الزراعية الغذائية لتعزيز شبكات التجارة الزراعية الغذائية (الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل الزراعية)

نمت التجارة العالمية في المنتجات الزراعية بصورة سريعة في العقود الأخيرة وأيضاً من المتوقع أن تنمو بشكل أكبر خلال العقود القادمة. لذلك، فإن جعل التجارة تعمل من أجل تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر يُشكل تحدياً رئيسياً لواضعي السياسات. علاوةً على ذلك، كما تقع معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في وجهات لا تتوافر لديها القدرة الإنتاجية الزراعية الكافية لتلبية الطلب الغذائي من سكانها الذين يتزايدون بصورة سريعة، فتعتمد الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على الواردات الزراعية، لا سيما المنتجات الغذائية (بعد أن تضاعف العجز التجاري الزراعي بمقدار أربعة أضعاف من ١٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦). يتمثل هذا التحدي المزدوج في الاعتماد على التجارة لكل من التنمية الزراعية والغذاء لسكان الحضر يجعل التجارة عنصر أساسي لاستراتيجيات الحكومة للتنمية والأمن الغذائي. لذلك، من الهام فهم الأهمية الحيوية لهيكل وديناميات التجارة الزراعية المتطورة حول العالم وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في هذا الصدد، تم عقد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل الزراعي في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨ في أنقرة تحت عنوان "تحليل هياكل تجارة الأغذية الزراعية لتشجيع شبكات التجارة الغذائية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقرير بحثي". حول ذات الموضوع التي نظرت فيه مجموعة العمل.

ووفقاً للتقرير المذكور، لا تزال الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية مشوهة بالنسبة للتصنيع بسبب ارتفاع تكاليف التجارة، ويرجع ذلك أساساً إلى التدابير غير الجمركية (NTMS)، ولكن أيضاً التعريفات العالية نسبياً. تُمثل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمثل نسبة متواضعة، ولكنها أخذة في النمو، بنسبة إجمالي التجارة العالمية في المنتجات الزراعية. في حالة الصادرات، فإنها

ترتفع من ٦,٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٨,٠٪ في عام ٢٠١٦، بينما في حالة الواردات ارتفعت من ٧,٣٪ إلى ١١,١٪ خلال الفترة ذاتها. تبين لنا هذه الأرقام أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تميل إلى أن تكون أكثر نشاطاً في التجارة الزراعية العالمية كمستوردين أكثر من كونهم مُصدّرين.

علاوة على ذلك، يُشير التقرير إلى أنه لا توجد شبكة تجارية واحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الزراعية. بدلاً من ذلك، تكون الشبكات مُحددة للغاية للمجموعات الإقليمية والمنتجات الفردية. في بعض الحالات، بصفة خاصة بالنسبة للمواد الخام الزراعية، تلعب الاقتصادات مثل تركيا والمملكة العربية السعودية دوراً "محورياً" هاماً.

أُجريت زيارات ميدانية في إطار التقرير البحثي في بنغلاديش والكاميرون والمغرب.

توصلت مجموعة العمل في اجتماعها الثاني عشر إلى توصيات السياسة التالية:

- ✓ تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية والاتفاقات التجارية البينية والإقليمي (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة،
- ✓ بناء القدرة لجانب الإمداد وتنمية القدرة على تنمية جانب الطلب عن طريق ترشيد التدابير غير الجمركية (NTMs) لبنية هيكلية زراعية مستدامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- ✓ تطوير وزيادة الاتصالية الاقتصادية وكذلك الربط المادي والمعلومات لتقليل تكاليف التجارة في أسواق التجارة الزراعية من أجل تنمية تجارة زراعية مستدامة.

وقد تم إتاحة كافة التقارير إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع على صفحة الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

• تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة ومؤسسات ودول منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تم تنفيذ مشروعين بنجاح في التعاون الزراعي في عام ٢٠١٧ في إطار تمويل مشروع الكومسيك. تنفذ إندونيسيا في الوقت الحالي المشروع بعنوان "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني" بمشاركة بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان. يهدف المشروع إلى تعزيز وتحسين الأمن الغذائي الوطني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال الحد من الخسائر في الإنتاج الحيواني (الحليب واللحوم والبيض). وفي هذا السياق، قام فريق المشروع بزيارات دراسية إلى الدول الشريكة من أجل الاطلاع على الممارسات الجارية فيما يتعلق بموضوع المشروع. كما تم عقد برنامج تدريبي لمدة عشرة أيام في إندونيسيا بمشاركة الدول الشريكة. أثناء برنامج التدريب، الذي ركز على الحد من خسائر منتجات اللحوم والألبان والبيض في الدول الأعضاء، قدم مدربي المشروع ومسؤولون من مختلف المؤسسات الإندونيسية عديداً من العروض التقديمية. إضافة إلى ذلك، ولزيادة فاعلية البرنامج، أُجري كثير من الزيارات الميدانية وعقدت جلسات عمل لمشاركة الخبرات على هامش البرنامج. أعد فريق المشروع في أعقاب البرنامج التدريبي تقرير إنجاز المشروع الذي يلخص نتائج الزيارات الدراسية وبرنامج التدريب.

تم تنفيذ المشروع الزراعي الثاني، تحت عنوان "تخفيض خسائر ما بعد الحصاد في الحبوب من أجل تحسين سبل العيش في الريف"، من قبل جامبيا بمشاركة إندونيسيا ونيجيريا. كان الغرض من المشروع هو تطوير وإدخال تقنيات إدارة ما بعد الحصاد بشكل أفضل للحبوب. أجرى فريق المشروع في إطار المشروع زيارات دراسية إلى البلدان الشريكة من أجل مراقبة الوضع الحالي للشركاء بشأن الحد من خسائر ما بعد الحصاد في الحبوب. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد برنامج تدريبي في جامبيا بمشاركة ٢٦ موظفاً تقنياً و٢٣ من رواد الأعمال. وأثناء البرنامج، تم تدريب المشاركين على عدة مواضيع مثل إدارة خسائر ما بعد الحصاد والتقنيات والتكنولوجيات لمنع الخسائر، ومعايير سلامة الأغذية، ومعايير الجودة. وبالإضافة لذلك، قام فريق المشروع بإعداد تقرير يُلخص نتائج أنشطة المشروع.

بموجب نداء المشروع الخامس، الذي تم إعداده في سبتمبر ٢٠١٧، تم اختيار مشروعين للتمويل في مجال التعاون الزراعي من تمويل مشاريع الكومسيك. قامت إندونيسيا بتنفيذ المشروع الأول بعنوان "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة". شركاء المشروع لهذا المشروع هم ماليزيا وبنغلاديش وبروناي دار السلام ومصر وباكستان والأردن. يهدف المشروع إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة البستنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال أنشطة بناء القدرات على نظم معلومات إدارة التسويق. قام فريق المشروع في هذا الصدد بزيارات دراسية إلى أستراليا والمغرب من أجل جمع البيانات حول أفضل ممارسات التسويق للمنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورشة عمل دولية لتبادل الخبرات حول استراتيجيات الوصول إلى الأسواق وأفضل الممارسات لتحقيق القدرة التنافسية العالمية التي تتبناها وتشجعها الدول المتقدمة. وأخيراً، عُقد في إندونيسيا برنامج

تدريبي بمشاركة خبراء من البلدان الشريكة. في برنامج التدريب والذي شمل التدريب في الموقع، تم تدريب المشاركين على الجوانب النظرية والعملية لتنظيم المعلومات وإدارة التسويق.

تقوم تركيا بمشاركة المغرب وتونس بتنفيذ المشروع الزراعي الثاني بعنوان "تحسين خدمات إرشاد الري الزراعي". يهدف المشروع لتحسين معارف وخبرات طاقم العمل الفني من العاملين في مجال خدمات الري الزراعي والتدريب. أجرى فريق المشروع في إطار المشروع زيارات دراسية إلى البلدان الشريكة للتحقيق في الوضع الحالي في الحقول المروية والممارسات الجيدة في الري الزراعي. بعد الزيارات الدراسية، سيتم عقد ورشة عمل في تركيا بمشاركة خبراء من الشركاء لتوضيح بالتفصيل الصعوبات والفرص لتحسين خدمات تمدد الري. مباشرة بعد ورشة العمل، سيتم تنظيم برنامج تدريبي يركز على النهج المبتكرة للاستخدام الفعال لموارد المياه المحدودة، وتقنيات الري الجديدة، وموارد مياه الري البديلة مثل المياه المالحة أو مياه الصرف وتقنيات جمع المياه.
